شيخ زادة في ضوء شرحه لقواعد الإعراب

د. إسماعيل مروة

مُحيي الدين مُحمد بن مُصلح الدين القوجوي(١)، والقُوجه كما أفادني أحد العارفين باللغة التركية(٢)، تعني الشيء الكبير، والشيخ الكبير المسن، والعالم الكبير أيضاً. ولعل هذا الأخير هو الأقرب إلى شارحنا شيخ زاده، لأنه كان معلماً متصدراً للإقراء، وهذا الرأي يفسر لنا أيضاً كثرة ورود هذه النسبة في أسماء العلماء الأتراك في تلك الحقبة. واستعراض سريع لأعلام كتاب "الشقائق النُعمانية في علماء الدولة العثمانية" لطاشكبري زاده، يبين هذا الأمر بجلاء ووضوح.

وقد أجمعت المصادر جميعها على تسميته.

حياته

إن شيخ زاده، شأنه شأن كل العلماء المتأخرين، غير العرب خاصة، لم يلق العناية التي يستحقها في كتب التراجم، فلا ذكر لتاريخ مولده، ولا إشارة إلى عمره وكم عمّر، ولا إلى الأشياء الخاصة في حياته العلمية.

ونحن إن شئنا أن نستقي ترجمة وافية لحياة هذا العلم فإننا سنبدأ من كتاب "الشقائق النعمانية"، وهو أقرب المؤلفين إليه روحاً وزمناً، ثم ننتقل إلى الكتب التي أخذت عن "الشقائق" ترجمته جملة، دون أي زيادة مثل: "الكواكب السائرة" و"شذرات الذهب" و"الأعلام" و"معجم المؤلفين".

فما كتبه معاصره المتأثر به طاشكبرى زاده، هو المصدر الأول لترجمته بل الأوسع.

"العالم العامل الفاضل الكامل محيي الدين محمد ابن الشيخ العارف بالله تعالى مصلح الدين القوجوي، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل ابن أفضل الدين، ثم صار مدرساً بمدرسة خواجة خير الدين بمدينة قسطنطينية، وتزوج بنت الشيخ العارف بالله الشيخ مُحيي الدين القوجوي، ثم غلب عليه داعية الفراغ والعزلة، وترك التدريس، وعُين له كل يوم خمسة عشر درهماً بطريق التقاعد وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يستكثر ذلك ويقول: يكفيني عشرة دراهم، ولازم بيته واشتغل بالعلم الشريف والعبادة، وكان متواضعاً متخشعاً، مرضيّ السيرة، محمود الطريقة، وكان محباً لأهل الصلاح، وكان يشتري من السوق حوائجه بنفسه، ويحملها إلى بيته بنفسه، مع رغبة الناس في خدمته، وهو لا يرى إلا أن يباشره متواضعاً لله تعالى، وهضماً للنفس، وكان يروي التفسير في مسجده، ويجتمع إليه أهل البلد، ويستمعون كلامه، ويتبركون بأنفاسه، وانتفع به كثيرون"(٣) زاد صاحب "الشقائق النعمانية" في ترجمته ما يتصل به مباشرة فقال: (وكانت له محبة عظيمة لهذا العبد الفقير، وأنه من جملة ما افتخرت به، وما اخترت منصب القضاء إلا بوصيته منه، وكان قد أوصاني به)(٤). ونقل صاحب "الكواكب السائرة" هذه الترجمة من "الشقائق" وكذلك فعل ابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب" وصاغ قول طاشكُبري "وممن أخذ عنه صاحب "الشقائق" قال: وهو من جلّة من افتخرت به، وما اخترت منصب القضاء إلا بوصيته منه"(٥). "فالشقائق" هو المصدر الأول لترجمته، وعنه أخذ من جاء بعده وكان كلامهم ترديداً لما قال.

ولم تذكر المصادر عمّن أخذ شيخ زاده علمه، واكتفت بقولها عن جملة علماء عصره.

ولم تذكر من طلابه أحداً اللهم إلا ما جاء من كلام ابن العماد عن طاشكبري، والمرجح أنه لم يأخذ عنه أخذ العلم، فهما متعاصران، متقاربان علماً، ووفاة.

وربما فسّر رأيه في اختياره للقضاء بالأخذ عنه، وأنا لا أرجح ذلك كما أنني لا أنفيه، وهو للثاني أرْجَحُ.

وهذا من الجوانب المغفلة في حياته، وحياة غيره من علماء هذه الحقبة من تاريخ الأمة الإسلامية.

أما وفاته فتجمع المصادر على أنها كانت عام ٩٥٠ هـ، غير أن الزركلي ذكر أن وفاته كانت عام ٩٥١ هـ(٦)، وهذا وهم لست أدري مصدره، والأصح ما ذكره أحد معاصريه، صاحب "الشقائق" عن وفاته وهو أقرب المؤرخين إليه، وعنه نقل مَنْ جاء بعده من المؤرخين.

مكانته العلمية:

مع أن المصادر لم تذكر شيئاً عن حياته العلمية إلا أن الظاهر من ترجمته أن حياته كانت مليئة بالعلم، فهو مدرس، درس وحصل، وهو بعد ذلك متفرغ للعلم الشريف والكتابة.

وإن لم يصلنا الكثير عن تفصيلات حياته العلمية، إلا أن مؤلفاته التي وصلتنا تبين مكانته، فهو من تصدى لكتب صعبة فشرحها وقربها للناس في الفنون المختلفة.

وأجمعت المصادر التاريخية، وكتب الفهارس أن حاشيته على "تفسير البيضاوي" من أجلّ كتبه، بل من أجلّ حواشي "أنوار التنزيل". فشيخ زاده واحد من العلماء المشاركين، والمدرسين العاملين بعلمهم، وما أخلاقه، وتواضعه وزهره، إلا شواهد عدل على علمه، وعمله بهذا العلم.

وكتبه من بَعْدُ تشهد بهذه المكانة، ويضاف إليها اليوم كتاب جديد لم تلتفت إليه كتب الفهارس قديماً: "شرح قواعد الإعراب".

مذهبه النحوي:

درجت العادة أن يُحدد الدارس مذهب مؤلف كتابه الذي يدرسه، وذلك من خلال استقراء النص، وتفحص آراء المؤلف في الكتاب المدروس، وتحديد اتجاه هذه الآراء.

وغالباً ما يقتصر هذا التحديد على مدرستي البصرة والكوفة، وهما المدرستان الشهيرتان في النحو العربي، وهناك من يحاول إثبات وجود مدارس أخرى كالبغدادية والشامية والأندلسية.

لكن المتابع لهذه المدارس يجد أنها تدور في فلك المدرستين الأساسيتين في النحو العربي؛ البصرية والكوفية.

ولن أتتبع في هذا الفصل دراسة نشوء المدرستين وأعلامهما فذلك أمر تاريخي بحت لا مُسوغ له هنا، وكل ما يهمنا هو أن ندرس الكتاب خاصة، ولتلك الأبحاث التاريخية مجالاتها الأخرى.

إن ما سأفعله هو تحديد مذهب شارح "قواعد الإعراب" (شيخ زاده) وهذا أمر لابد منه، وعليه سيقوم فيما بعد تحديد موقفه من الاحتجاج والاستشهاد، الذي هو أس الخلاف وأساسه بين أتباع هاتين المدرستين الجليلتين.

إن خلافات كثيرة قائمة بين أصحاب هاتين المدرستين، في القياس والسماع، وغيرهما، ومن خلال استقراء آراء المؤلف في هذه الأمور يتم تحديد هوية المؤلف النحوية.

شيخ زاده، إلى أي من المدرستين ينتمي، أو على الأصح نقول نحو أي مدرسة ينحو شيخ زاده؟

إن النص الذي ندرسه "شرح قواعد الإعراب" يحدد لنا مذهب الشارح من خلال استقرائه، وتحديد مصادره، فالكتب التي عاد إليها واحتج بها تبين مذهبه.

فأكثر كتب شيخ زاده من كتب البصرية، وهو يحتج بها موافقاً(٧). مثل كتب سيبويْه، والمُبَرد، والأخْفَش.

أما عندما يورد كتب الكوفيين، فإنه يوردها معززة لقاعدة حسب أصول البصرية، أو لنقض ما جاءت به.

ومنهجه يظهر لنا مذهبه أيضاً(٨)، فشيخ زاده يضيّق على نفسه في الشواهد، شأنه في ذلك شأن أصحاب المدرسة البصرية، فشواهده تندرج على الشكل التالي:

١- القرآن الكريم.

٢- الشعر العربي.

٣- الأقوال.

٤- الحديث الشريف.

فهو لم يأخذ من الأحاديث الشريفة إلا بأقل القليل مع أنه متأخر، وعدد من المتأخرين توسعوا في الاستشهاد في الحديث(٩) كابن مالك. أما استقراء النص فإنه يبين ميله إلى المذهب البصري بجلاء ووضوح، فهو يذكر القاعدة النحوية حسب المذهب البصري، دون إشارة إلى الخلاف، إن لم يكن هناك من خلاف، ويعود ليقول في مكان آخر: أما الكوفيون فيقولون كذا..

وكذلك يورد مذهب سيبويه حجة، ويورد بعد ذلك رأي الكسائي والفراء وغيرهما مرجحاً رأي سيبويه، وهكذا..

ومن عباراته الدالة على مذهبه:

يقول الشلوبين أحد شيوخ الكوفيين.

أما عند الكوفيين والأخفش منا.

خلافاً للكوفيين.

الجمهور = البصرية.

فعندما حدد أن الشلوبين من شيوخ الكوفيين، فقد دفع مذهبه عنه على غير عادته في الرسالة، وكذلك العبارات التالية.

وفي الرسالة عموماً يطلق عبارة النحاة والجمهور على البصرية.

أما في قواعد الاحتجاج، فإننا نلمس ذلك من خلال موقفه من السماع والقياس.

فهو يعتمد السماع: نقلاً عن الارتشاف.

وكذلك القياس: على غير القياس.

لا يقاس على الشاذ.

والشذوذ يورد بعضه، ولا يقيس عليه.

فَضِلَ يفضُل: تداخل الأبواب التصريفية: شاذ.

دخول حتى الناصبة على المضمر يجوزه المبرد، وهو شاذ.

حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف فشاذ نادر.

وهو لا يقيس على اللغات كلها، وإنما يذكر تلك اللغة، دون أن يقيس عليها وهذا لا يعني أن (شيخ زاده) أخذ بالمدرسة البصرية وحسب، بل إننا نجده شأنه في ذلك شأن النحاة المتأخرين، يأخذ من المدرسة الأخرى من مبدأ التوفيق بين المدرستين. والسبب في ذلك يكمن في أن الشارح مفسر وفقيه قبل أن يكتب في النحو وشرحه، وهذه الطائفة من العلماء لها موقف في الاحتجاج والحكم عليه.

والمفسرون وإن لم يأخذوا بالقراءات الشاذة في التعبد، إلا أنهم يأخذون بها للاستشهاد النحوي، لأن مادة القراءات تشكل عندهم مادة كبيرة من الشواهد التي تسمو إلى أعلى درجات الفصاحة.

فالاحتجاج عنده يبدأ بإجماع أهل البصرة والكوفة، ثم بما انفردت به مدرسة البصرة، وما هو مقنع من آراء الكوفيين.

أما القياس على الشاذ فإنه يذكره ولا يأخذ به كما في نصب الفعل بعد (لم) عند بعض العرب.

وإذا تعارض القياس والسماع، أخذ بالسماع غير الشاذ كمذهب البصريين والفصاحة عنده كما عند أغلب علماء اللغة:

فقريش أولاً، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل..

وقد اتفق مع النحاة بأن البصريين أصحّ قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية في ذلك(١٠).

الاستشهاد في الشرح:

حدد النحاة الاستشهاد في اللغة بـ:

القرآن، القراءات، وفيها خلاف، الحديث الشريف، الشعر، النثر.

القرآن والقراءات القرآنية:

يحدد السيوطي في "الاقتراح" كيفية الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، رابطاً ذلك الاحتجاج بالسماع والقياس فقال:

"أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"(١١).

ومن المعاصرين يقف الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النحو" من قضية القراءات موقف السيوطي، فقال في هذا المجال:

"لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر روايته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء والأنبياء من التابعين عن الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطريق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بقرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به"(١٢). أما فيما يخص القراءات فقد قال الأفغاني وهو يرى عزوف النحاة عن الاستشهاد بها:

"وبَعْد، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً(١٣).

الخلاف بين النحاة كبير حول الاستشهاد بالقراءات، وكذلك الخلاف بين النحاة والقراء، وليس المجال هنا لدراسة هذا الخلاف والبتّ فيه، خاصة وأن العلماء لم يصلوا إلى نتيجة واضحة موحدة.

إن ما يهمنا هو موقف شيخ زاده من هذا الخلاف، فهو يستشهد بالقرآن استشهاداً كاملاً في (٢٢٠) موضعاً، يأخذ بالقراءات المتواترة وقراءات الآحاد والقراءات الشاذة أيضاً، أما المتواترة فهي مبثوثة في الكتاب كاملاً، أما الآحاد والشاذة، فهي في مواضع محددة بـ(١٤) موضعاً في الرسالة، لكن اللافت للنظر

أن الشارح لم يُشِر إلى كون هذه القراءة شاذة أم لا ، بل ذهب شيخ زاده إلى الاستشهاد بقراءات شاذة لم تحوها كتب القراءات الشاذة ، ولدى العودة إلى المظان وجدت هذه القراءات جميعها في تفسير أبي حيان الأندلسي "البحر المحيط" الذي يشير إلى شذوذها ، بينما لم يفعل ذلك شارح الرسالة(١٤).

ومن ذلك يتضح مذهب الشارح ، فهو يحتج بالقرآن وقراءاته جميعاً دون أي حرج كما اعتاد النحاة من قَبْلُ حيث اقتصروا على المتواترة كسيبويه وغيره من أئمة النحو قديماً.

الحديث الشريف :

في الاستشهاد بالحديث الشريف خلاف بين النحاة ، لكن الإجماع كان على عدم الاستشهاد إلا بما صح نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظاً.

"انقسم اللغويون فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقاً غلب على ظنه أنه لفظه ـ عليه السلام ـ ، فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، وإذاً لا يجيز الاحتجاج بها"(١٥).

والسيوطي في "الاقتراح" يبين أسباب عدم الاحتجاج به ، مع رأي المدرستين بقوله :

"أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً. فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بأخرى.

البصريون والكوفيون لم يستدلوا بالحديث النبوي كثيراً ، وإن فعله بعض المتأخرين كابن مالك"(١٦).

ومنهج الشارح هو منهج النحويين القدامى من أتباع المدرستين ، لم يستشهد بالحديث الشريف إلا في مواضع محددة ، كاستشهاده به على لغة "أكلوني البراغيث" في حديث "يتعاقبون فيكم"(١٧).

وقد ألمع إلى رأي ابن مالك ومن تبعه في الاستشهاد بالحديث ، لكنه لم يأخذ به ، وليس ذلك إلا من باب الخوف والخشية والحيطة.

الشعر :

أجمع النحاة على الاستشهاد بالشعر الموثوق المعروف قائله ، وأسقطوا من شواهدهم الشعر غير معروف القائل(١٨). وحددوا ذلك بزمان ومكان محددين ، لكن ذلك لا يعني أنهم لم يخرموا هذه القاعدة ، ففي سيبويه عدد غير قليل من الشواهد مجهولة القائل ، وأخرى مروية بروايات متعددة ، وثالثة متنازعة بالنسبة.

والشارح في شرحه تبع المنهج نفسه في الاستشهاد، فأخذ بهذه القواعد لكن بغير صرامة ونرى ذلك من خلال هذا الجدول:

عدد الشواهد الشعرية ٢٩ شاهداً.

عدد الشواهد معروفة القائل ١٨ شاهداً.

عدد الشواهد غير معروفة القائل ٧ شواهد.

عدد الشواهد متنازعة النسبة ٤ شواهد.

فالشارح بقي على المنهج الذي جاءه من السابقين في استشهاده ورؤية نسبة الشواهد، وتماشيها مع القاعدة تؤكد تمسكه الشديد بالقواعد التي وصلته، وربما كان السبب الرئيسي في ذلك أنه لم يصل مرتبة الاجتهاد التي تسمح له بأن يختط طريقاً خاصة كما فعل ابن مالك، مع أنه يعرف ذلك ويدركه.

النثر:

استشهد النحاة بالنثر الذي قاله الفصحاء، ورواه الثقات(١٩) والشارح اكتفى بهذا الشرط، وبقي ملازماً له في رسالته، وقد اكتفى في شرحه بالاستشهاد بـ:

قولين لسيدنا عمر رضي الله عنه(٢٠).

قولين لسيدنا علي كرم الله وجهه(٢١).

ثلاثة أمثال(٢٢).

ذكر هذه الشواهد، وهي من أقوال الفصحاء، ورواها الثقات في كتبهم وقد روى مجموعة أخرى من الأقوال النثرية التي تداولها النحاة في كتبهم من سيبويه إلى يومنا، من مثل: قام زيد.. وغيرها من كلام النحاة الذي صيغ من أجل تعزيز قاعدة، أو تأكيد حكم نحوي، لم أقف مع هذه الأقوال لعدم الضرورة، ولأن شيخ زاده كما أشرت كان ناقلاً لآراء النحاة، جامعاً لها، مردداً لعباراتهم.

فشيخ زاده من أتباع المذهب البصري في الأخذ بأصول النحو، من سماع وقياس واحتجاج، وكذلك من أتباعه في الاستشهاد، لكنه توسع في ذلك قليلاً، في القراءات خاصة أخذاً بمذهب ابن جنّي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية مهما كانت نوعيتها؛ متواترة، أم آحاداً، أم شاذة.

ولذلك المذهب ما يُسوغه عند القدماء، والمحدثين، من ابن جني إلى أبي حيان الذي أخذ بما عنده في "البحر المحيط" إلى المُرادي الذي اعتد بذلك في "توضيح المقاصد والمسالك" وقد أخذ ذلك عن أبي حيان

بإشارة إليه، وبغير إشارة وكذلك شارحنا المتأثر بالمُرادي وأبي حيان معاً، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابيه: "حاشيته على أنوار التنزيل" و"شرح قواعد الإعراب".

وبذلك يتضح لنا أنه كان من أتباع الأصول النحوية، لم يشأ أن يخرج عن إجماع النحاة، وإن وفق بين المذاهب أحياناً، في كثير من الدقة والأمانة العلمية في عزو الآراء إلى أصحابها..

آثاره:

لشيخ زاده مصنفات عديدة، متنوعة الاتجاهات، في الفقه واللغة والشعر والفرائض والتفسير، وهذا ما سأقف عنده وهو يحمل أكثر من دلالة على غزارة علمه، ومشاركته العلمية.

والمتتبع لهذه المصنفات يلحظ أنها جميعها تنتمي إلى كتب الأمليات العلمية، والسبب في ذلك ينبع من قيادة دفة التدريس، وهذه المهنة تقتضي من صاحبها أن يعطي من كل علم طرفاً، خاصة في تلك الحقبة التي لم يكن الاختصاص ذا قيمة فيها، بل كانت المشاركة في العلوم هي الدالة على طول باع المدرس، وحسن تعليمه.

وقد ذكر له صاحب الكشف(٢٣):

١- "حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي"، ذكر حاجي خليفة هذا المصنف في مواضع عدة من كتابه، وذكر أن هذا الكتاب "حاشية شيخ زاده" هو أفضل حواشي "أنوار التنزيل" من بين الحواشي الكثيرة التي كُتبت على "تفسير البيضاوي" وفي ذلك دلالة على مكانة "الشارح" في عالم التفسير والتصنيف..

وفي الوقت نفسه أشار حاجي خليفة، وغيره من مؤرخي الكتب العربية إلى أن هذا الكتاب "حاشيته على أنوار التنزيل" أفضل مصنفاته، وعند العودة إلى مصنف شيخ زاده هذا ما شدني إليه فالكتاب على قدر كبير من الأهمية، وفيه الكثير من العلم الدال على المشاركة وقد طبع هذا الكتاب في أوائل هذا القرن، وعرفه الباحثون، وقدروه حق قدره، ووضع في مكانته اللائقة بين كتب التفسير وحواشيها.

ولعل هذا الكتاب هو السبب الأول في شهرة شيخ زاده، ورفعه إلى مرتبة الشرّاح الكبار، في الوقت الذي كثرت فيه كتب الحواشي.

وقد ردد ذكره المصنفون مثل: (معجم المطبوعات العربية لسركيس ـ ومعجم الأعلام للزركلي ـ ومعجم المؤلفين لكحالة..).

حتى إن كتب التراجم نسبت شيخ زاده إليه، وأضفت صفة الكتاب على الكاتب فذكر كحالة: "مفسّر، فرضي، مشارك في بعض العلوم، كان مدرساً بالقسطنطينية"(٢٤) ونقل الزركلي في أعلامه نقلاً عن حاجي خليفة قوله:

"هي أعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة"(٢٥).

٢- شرح "مفتاح العلوم" للسكاكي، وهو واحد من أهم كتب هذا الفن وأشهرها تصدى شيخ زاده لشرحه، وقد أشار إلى هذا الشرح في "شرح قواعد الإعراب".

وهو من دلائل مشاركة شيخ زاده، وغزارة علمه، وقد ذكرته كتب الفهارس والتراجم(٢٦).

٣- شرح "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية"(٢٧) للصاغاني وقد سماه الزركلي (حاشية)، والشرح والحاشية في تلك الحقبة المتأخرة أخذا اسماً واحداً، مع أن الشرح أرفع رتبة عند المصنفين القدامى من الحاشية. حتى إن التأليف في هذا العصر عُرف بتأليف الحواشي والشروح، مدحاً كان أم ذماً.

٤- شرح "وقاية الرواية في مسائل الهداية"(٢٨) في الفقه الحنفي، وشيخ زاده من الفقهاء الأحناف، وقد أسهم إسهاماً كبيراً في إغناء مكتبة الفقه الحنفي بعدد من الكتب والشروح، وهذا واحد من كتبه المهمة في هذا الباب، كما نقل أصحاب الفهارس والتراجم.

٥- شرح "الكواكب الدرية في مدح خير البرية"(٢٩) للبوصيري، المعروفة بـ: "البردة وهي من مشاركاته البلاغية والشعرية معاً، وهذه القصيدة من أهم قصائد المدح النبوي، وهي من أشهر تلك القصائد التي عرفت فيما بعد باسم "البديعية" وذلك لاهتمامها الكبير بالجانب البديعي في هذا الجانب(٣٠).

٦- تعليق على "الهداية في الفروع" للمرغيناني الحنفي(٣١)، وهو من إسهاماته في الفقه الحنفي أيضاً.

٧- شرح "الفرائض السراجية"(٣٢)، وهو من الكتب المشهورة في بابه أيضاً، ويعزز نسبة شيخ زاده الفقهية.

٨- "شرح قواعد الإعراب" لابن هشام وهو الكتاب الذي أقدّمه في هذه الدراسة، ولم تشر الكتب إلى هذا الكتاب غير إشارات لا تروي غلة، لكن المخطوطتين نسبتا إلى شيخ زاده.

وقد جمع في هذا الكتاب مجموعة علومه التي سبق ذكرها وأهمها، بل جلها في التفسير والفقه.

لابد في هذه الوقفة مع مؤلفات (مصنفات) شيخ زاده من تسجيل ملاحظات وتعاليق حولها:

١- ليس في تآليف (شيخ زداه) إبداع تأليفي خاص به، أي لم ينشئ المصنف كتاباً خاصاً به، وإن حملت كتبه شيئاً من بصمته الخاصة، لكن الحق أنه كان في تصانيفه مرتكزاً على غيره.

٢- مصنفاته عديدة، والعلوم التي تعلمها وعلمها متنوعة، لكن طابعها العام فقهي تفسيري.

٣- مصنفات شيخ زاده كافة تحمل اسم شرح أو حاشية فهو من المحشين الشارحين، وهذا الصنف من المؤلفين لا يبلغ درجة الإمامة مهما بلغ.

٤- أثر مهنته التدريسية، - وقد كان أستاذاً في استانبول- في مؤلفاته واضح للغاية، وذلك من خلال النوعية، وقد ألفت لتقريب مؤلفات الأصول إلى الطلاب الذين يجلسون إليه في حلقته التدريسية.

ويظلم كثير من النقاد مثل هذه النوعية من التأليف، ويعدونها هامشية لا قيمة لها، ويعدها آخرون عظيمة في مرتبة التأليف، لكن الحق يقتضي أن تأخذ مكانها السليم، فهي ثقافة عصر، ومنهج جيل من المؤلفين المصنفين، ولو حاولنا إحصاء أسماء الشروح لأعجزنا ذلك.

وكم من الشروح ضاعت لأنها ليست أصيلة، وكم منها عاشت لأنها تحمل بصمة الشارح، ولا ريب في أن سُمعة شروح شيخ زاده الجيدة، جعلتها من الطائفة التي ترتقي لتلتقي التأليف، وإن أدنى درجة.

❑❑

هوامش:

(١) كذا جاء اسمه في المصادر التي ترجمت له، وترجمته في "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" ٢٤٥، و"الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة" ٥٩/٢، و"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" ٤٠٩/١٠، و"معجم المطبوعات العربية ١١٦٦/٢، و"الأعلام ٩٩/٧، و"معجم المؤلفين" ٣٢/١٢.

(٢) الأستاذ المحقق إبراهيم صالح.

(٣) ترجمته كما في "الشقائق النعمانية" ٢٤٥.

(٤) "الشقائق النعمانية" طبعة د. أحمد صبحي فرات، واستعنت بها لأنها أفضل من حيث الفهرسة والدقة، وقد أطلعني عليها المحقق الفاضل محمود الأرناؤوط، بعد أن اصطحبها من تركيا.

(٥) "شذرات الذهب": ٤١٠/١٠.

(٦) "الأعلام": ٩٩/٧.

(٧) "الكتب الواردة في المتن" يدل عليه.

(٨) للموازنة بين أنواعها وكثرتها.

(٩) للتوسع في "أصول النحو" للأستاذ سعيد الأفغاني: ٤٧ وما بعدها.

(١٠) تفصيل الآراء في القياس والسماع، والشاذ، والفصاحة، والاحتجاج في "الاقتراح" للسيوطي: ٥٢، ٥٥، ٦٦، ١٢٢، ١٢٨، فلينظر الحديث النظري هناك.

(١١) "الاقتراح" السيوطي: ٣٦.

(١٢) "في أصول النحو" سعيد الأفغاني: ٢٨.

(١٣) "في أصول النحو": ٤٥.

(١٤) مواضع القراءات في شرحه.

(١٥) "في أصول النحو": ٤٧.

(١٦) "الاقتراح": ٤٠.

(١٧) الحديث ص ٤٦، وفي رواية أخرى سقط الاستشهاد به.

(١٨) "الاقتراح": ٥٥.

(١٩) "الاقتراح" ٥٥.

(٢٠) "الشرح": ٩٤- ١٣٤.

(٢١) "الشرح": ٤٣- ١٣٧.

(٢٢) "الشرح": ٩، ٢٥، ١٦٠.

(٢٣) "الشرح": ٩، ٢٥، ١٦٠.

(٢٤) كشف الظنون: ١٨٨، ١٢٤٧، ١٣٣٢، ١٦٨٩، ١٧٦٤، ٢٠٢٢، ٢٠٣٨.

(٢٤) "معجم المؤلفين" عمر رضا كحالة: ٣٢/١٢.

(٢٥) "الأعلام" للزركلي: ٩٩/٧.

(٢٦) "كشف الظنون": ١٧٦٤، "الأعلام": ٩٩/٧، "معجم المؤلفين": ٣٢/١٢.

(٢٧) "كشف الظنون": ١٦٨٩، "الأعلام": ٩٩/٧.

(٢٨) "كشف الظنون": ٢٠٢٢، "الأعلام": ٩٩/٧، "معجم المؤلفين": ٣٢/١٢.

(٢٩) "كشف الظنون": ١٣٣٢، "الأعلام": ٩٩/٧، "معجم المؤلفين": ٣٢/١٢.

(٣٠) لمزيد دمن التفصيل انظر "البديعيات في الأدب العربي" تأليف علي أبو زيد.

(٣١) "كشف الظنون": ٢٠٣٨.

(٣٢) "كشف الظنون": ١٢٧٤، "الأعلام": ٩٩/٧، "معجم المؤلفين": ٣٢/١٢.

المصادر والمراجع

- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق رشيد العبيدي، دار الفكر- بيروت ط١ ١٩٧٠.
- أنوار التنزيل مع حاشية شيخ زادة، البيضاوي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر- تركيا.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي- دار الجيل- بيروت ط٢ ١٩٨٧.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- بيروت ط٢ ١٩٨٦.
- شرح قواعد الإعراب، الكافيجي، تحقيق د. فخر الدين قباوة- دار طلاس- دمشق ١٩٨٩.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة- بيروت- ط٢ ١٩٨٧.
- الكشاف، الزمخشري، دار المعرفة- بيروت ط مصورة.

- كشف الظنون، حاجي خليفة، دار الفكر- بيروت ط ١٩٨٢.
- اللامات، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، مجمع اللغة العربية ط٢ ١٩٦٩.
- معجم المطبوعات العربية، إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت.
- مغني اللبيب كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق سعيد الأفغاني، المبارك، حمد الله دار الفكر- بيروت ط٥ ١٩٧٩.
- من رسائل ابن هشام النحوية، تحقيق حسن إسماعيل مروة، مكتبة سعد الدين، دمشق ط١ ١٩٨٨.
- ابن هشام حياته وآثاره د. عصام نور الدين، دار الكتاب العالمي- بيروت.
- ابن هشام النحوي، د. سامي عوض، دار طلاس دمشق ط١ ١٩٨٧.

❑❑